

Distr.
GENERAL

S/1997/935
28 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٣ من قراره ١١١١ (١٩٩٧)، المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يُقدم تقريراً إلى المجلس قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوماً، استناداً إلى عملية المراقبة التي يضطلع بها أفراد الأمم المتحدة في العراق، وإلى مشاورات مع حكومة العراق، عما إذا كان العراق قد كفل التوزيع المنصف للأدوية، واللوازم الصحية والمواد الغذائية، والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية، الممولة وفقاً للفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وأن يُضمّن تقريره أي ملاحظات قد يراها بشأن كفاية الإيرادات لتلبية الاحتياجات الإنسانية للعراق وبشأن قدرة العراق على تصدير كميات كافية من النفط والمنتجات النفطية لتوفير المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ قدمت إلى المجلس تقريره المُعد بعد انقضاء فترة ٩٠ يوماً (S/1997/685)، عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧).

٢ - ويوفر هذا التقرير معلومات حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن توزيع الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث وهي محافظات دهوك وأربيل والسليمانية. ولا يزال العمل جارياً في توزيع المدخلات المقررة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، المقدمة في إطار المرحلة الأولى، وفي تنفيذ البرنامج الإنساني في جميع القطاعات. ومنذ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بدأ وصول المواد الغذائية في إطار المرحلة الثانية. ويتضمن هذا التقرير وصفاً لتنفيذ البرنامج منذ تقديم تقريره السابق، فضلاً عن الأعمال التحضيرية في القطاعات التي لم تصلها بعد المدخلات المأذون بها بموجب القرار.

٣ - واستناداً إلى استعراض داخلي لكيفية عمل البرنامج، وإلى التقارير والتقييمات الدورية من جانب وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات، ووحدة المراقبة الجغرافية، ومكتب برنامج العراق، يشمل هذا التقرير ملاحظات بشأن تعزيز فعالية البرنامج من أجل زيادة استجابته لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكان العراق.

٤ - واعتباراً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أنشأت مكتب برنامج العراق بقصد توحيد وتنظيم الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة عملاً بقراري مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٩٨٦ (١٩٩٥)، وما تلاهما من قرارات. وعيّنت أيضاً السيد بينون سيفان مديراً تنفيذياً لمكتب برنامج العراق بحيث يكون تابعا لي مباشرة. وقد واصل كبار المسؤولين في الأمانة العامة تقديم إحاطات شفوية منتظمة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، بالإضافة إلى التقارير التحريرية التي قُدمت إلى اللجنة عن كافة الجوانب المتعلقة بتنفيذ القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧).

ثانياً - بيع النفط والمنتجات النفطية

٥ - نظراً للتأخير في استئناف بيع النفط المصدر من العراق بموجب القرار ١١١١ (١٩٩٧)، والعجز المسقط البالغ ٥٠٠ مليون دولار في الإيرادات المستهدفة لفترة الـ ٩٠ يوماً وقدرها ١,٠٧ بليون دولار (شاملة رسوم خط الأنابيب)، وما يترتب على ذلك من نتائج إنسانية، مدد مجلس الأمن بموجب قراره ١١٢٩ (١٩٩٧) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الربع الأول إلى ١٢٠ يوماً وقصر الربع الثاني على ٦٠ يوماً. وقد تأكد الآن أن الإيراد الذي تحقق عن الربع الأول يبلغ ١,٠٧ بليون دولار (بما في ذلك رسم خط الأنابيب).

٦ - وقد استعرض المشرفون وأقروا ما مجموعه ٣٢ عقداً تتعلق بمشتريين من ١٤ بلداً هي: الاتحاد الروسي (١١)؛ إسبانيا (٢)؛ ألمانيا (١)؛ إيطاليا (١)؛ تركيا (٢)؛ الجزائر (١)؛ سويسرا (٢)؛ فرنسا (٢)؛ المغرب (١)؛ المملكة المتحدة (٢)؛ النمسا (١)؛ الهند (١)؛ هولندا (١)؛ الولايات المتحدة (٤). وتوازي كمية النفط الموافق علي تصديرها في إطار تلك العقود في مجموعها ما يقرب من ١٢٥,٦ مليون برميل لفترة الـ ١٨٠ يوماً. واستخدمت في جميع العقود المقدمة آليات التسعير التي اعتمدتها اللجنة بناءً على توصية المشرفين. وبلغ عدد ما أنجز من عمليات التحميل في الربع الأول ٥٧ عملية، مجموعها ٦٥,٤ مليون برميل. وفي الربع الثاني، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تمت ٤٠ عملية تحميل، مجموعها ٤٤,٥ مليون برميل، وتقدر قيمتها بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار. وجرى حوالي ٥٧ في المائة من عمليات التحميل في ميناء جيهان بتركيا.

٧ - وواصل المشرفون إسداء المشورة للجنة ومساعدتها بشأن آليات التسعير، والموافقة على العقود وتعديلها، وإدارة الهدف المحدد للإيرادات في الربعين الأول والثاني على التوالي بواقع ١,٠٧ بليون دولار (شاملة رسم خط الأنابيب)، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بالصادرات والرصد، بموجب القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥)، و ١١١١ (١٩٩٧)، و ١١٢٩ (١٩٩٧). وقد عمل المشرفون ومفتشو النفط المستقلون (سيبولت) الذين أرسلوا لمراقبة عمليات تحميل النفط ونقله في تعاون وثيق لكفالة رصد المنشآت النفطية ذات الصلة فضلاً عن عمليات التحميل.

٨ - وفي أثناء المرحلة الثانية من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، سار تصدير النفط من العراق في سلاسة بتعاون ممتاز بين المشرفين والمفتشين المستقلين التابعين للأمم المتحدة (سيبولت)، والسلطات التركية، والمؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط، ومشتري النفط الوطنيين. واستناداً إلى تقييم المشرفين

والمفتشين المستقلين (سيبولت)، لا يزال العراق قادرا على تصدير كميات إضافية من النفط لتحقيق هدف الإيرادات البالغ بليون دولار كل ٩٠ يوما.

ثالثا - شراء الإمدادات الإنسانية والتأكد من وصولها

٩ - أحرز تقدم عام في البت في الطلبات المقدمة لكل من المرحلة الأولى (ال ١٨٠ يوما الأولى) والمرحلة الثانية (ال ١٨٠ يوما الثانية). بيد أن بعض الصعوبات لا تزال قائمة فيما يتعلق بموافقة لجنة مجلس الأمن على الطلبات في غير قطاعي الأغذية والأدوية، وهي ناجمة بالدرجة الأولى من التعقيد الذي تتسم به البنود، خاصة فيما يتصل بقطع الغيار. ويُعزى ما تحقق من تحسن في الأداء جزئيا إلى إقرار أعضاء اللجنة مزيدا من التدابير الرامية للتعجيل بعملهم، فضلا عن الخطوات الإضافية التي قُمت بها لتبسيط الإجراءات الداخلية للأمانة العامة. وقد أولي تركيز خاص على دور الأمانة العامة في تسهيل تداول المعلومات فيما بين الأطراف المعنية جميعها، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الطلبات التي توافق عليها اللجنة (وتبلغ حاليا ٩٠ في المائة من الطلبات المقدمة).

١٠ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بلغ مجموع طلبات المرحلة الأولى لتصدير الإمدادات الإنسانية إلى العراق التي تلقتها أمانة لجنة مجلس ٩٢٨ طلبا، قُدّم منها إلى اللجنة ٨٥٧ طلبا للبت فيها، وقد ألغي فيما بعد ٥٦ طلبا، وما يزال يتعين تعميم ١٥ طلبا منها. ومن مجموع الطلبات البالغ عددها ٨٥٧ طلبا التي أرسلت إلى اللجنة، تمت الموافقة على ٧٦٤ طلبا. ورفض ٤٧ طلبا، وهناك حاليا ٣٠ طلبا أرجئ النظر فيها، و ١٦ طلبا تنتظر الموافقة عليها بموجب إجراء "عدم الاعتراض". وبالأرقام النقدية، تمت الموافقة على أكثر من ٩٦ في المائة من إجمالي القيمة الدولارية لطلبات المرحلة الأولى المقدمة إلى اللجنة. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، قدم إلى اللجنة زهاء ١١١ طلبا حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تمت الموافقة على ١٠٥ منها، ورفض طلب واحد، وأرجئ النظر في ٥ طلبات. ويوجد حاليا ٨٨ طلبا لم يجر تعميمها انتظارا لتوفر الأموال الكافية. وبالنسبة إلى الطلبات الممولة من حساب نسبة ال ١٣ في المائة، بلغ عددها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٦٤ طلبا تمت الموافقة على ٥١ طلبا منها وذلك في إطار المرحلة الثانية؛ أما في إطار المرحلة الأولى فقد بلغ المجموع التراكمي للطلبات المقدمة ٣٠٣ طلبات، ووفق على ٢٩٠ طلبا منها، وما زال ١٣ طلبا بانتظار البت فيها.

١١ - وواصل وكلاء المعاينة المستقلون التابعون للأمم المتحدة (سجل لويديز)، المكلفون بإثبات وصول السلع الإنسانية إلى العراق، الاضطلاع بولايتهم عند نقاط الدخول في طريبيل وزاخو وميناء أم قصر. علاوة على ذلك، بدأت العمل في ٢٩ أيلول/سبتمبر في نقطة الدخول الرابعة التي سبقت الموافقة عليها في الوليد (على الحدود العراقية السورية)، وفي وقت لاحق صدرت أو تصديقات لمفتشي الموقع العشرة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد لقي الوكلاء المستقلون التعاون الكامل في أداء مهامهم من جانب السلطات العراقية عند كافة المعابر الحدودية.

رابعاً - حساب العراق لدى الأمم المتحدة

١٢ - في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كان قد تم إصدار أو الموافقة على خطابات اعتماد للسلع الإنسانية مجموعها ٧٤٦ خطاباً بمبلغ يُقارب ٩٠٨ ٩٠٠ ١ ١٧٥ دولار، عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ كان قد تم تسديد ٨١٩ دفعة قيمتها الكلية ٨٢٣ ٦٢١ ٠٠٠ دولار إلى موردي شحنات السلع الإنسانية بموجب أحكام خطابات الاعتماد الخاصة بهم واحتجز في الوقت نفسه مبلغ ٢٥٧ ٦٥٤ ٠٠٠ دولار كضمان لتغطية المدفوعات المستحقة للموردين الذين لا تزال خطابات اعتمادهم مفتوحة.

١٣ - وجرى إقرار أو إصدار ما مجموعه ٥٤ خطاب اعتماد للسلع الإنسانية تبلغ قيمتها ٤٧٣ ٣١٦ ٠٠٠ دولار على وجه التقريب، عملاً بالقرار ١١١١ (١٩٩٧).

١٤ - وفي الفترة بين ١١ آب/أغسطس و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ثبت بنك باريس الوطني ١٠٩ خطابات اعتماد عملاً بالقرار ١١١١ (١٩٩٧). ومن المتوقع أن تبلغ قيمة العائدات من مبيعات النفط هذه ١,٩١٤ مليون دولار تقريباً ولكنها ستتفاوت وفقاً لأسعار النفط الخام في الأسواق. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بلغت عائدات النفط التي وردت إلى حساب العراق لدى الأمم المتحدة ٥٢٦ ٣٦٦ ٥٣٧ ١ دولاراً.

١٥ - وتمول مشتريات الجملة من الغذاء والدواء من حساب العراق لدى الأمم المتحدة رغم أن جزءاً من مشتريات الجملة يُشحن إلى المحافظات الشمالية الثلاث. ويتوقف سداد قيمة السلع المشتراه بالجملة التي يتم تسليمها للمحافظات الشمالية إلى حساب نسبة الـ ٥٣ في المائة، على استلام تقارير موثقة بالكميات المسلمة إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٦ - وقد أذن مجلس الأمن لحكومة العراق، في قراره ١١١١ (١٩٩٧)، بتصدير النفط والمنتجات النفطية لفترة أخرى مدتها ١٨٠ يوماً، بدءاً من ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وبما أنه لم يبدأ تصدير النفط حتى ٨ آب/أغسطس، لم تبدأ عائدات النفط في التدفق إلى حساب العراق حتى ١٢ أيلول/سبتمبر. وقد تم حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إيداع ما مجموعه ٥٢٦ ٣٦٦ ٥٣٧ ١ دولاراً في الحساب لفترة الـ ١٨٠ يوماً الثانية.

١٧ - وكان تخصيص مجموع العائدات النفطية الواردة حتى الآن والنفقات المناظرة على الوجه التالي:

(أ) خُصص مبلغ ٧٣٨,٢ مليون دولار لشراء إمدادات إنسانية من جانب حكومة العراق، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت قيمة خطابات الاعتماد التي أصدرها بنك باريس الوطني نيابة عن الأمم المتحدة لسداد تلك الإمدادات المرسلة إلى جميع أنحاء العراق ٤٧٣,٣ مليون دولار؛

(ب) خُصص مبلغ ١٨١ مليون دولار لشراء سلع إنسانية من المقرر أن يوزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (ب) من القرار. وبلغت النفقات المُسجَّلة للسلع الإنسانية التي وافقت عليها لجنة مجلس الأمن ٤١,٣ مليون دولار؛

(ج) حوّل مباشرة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات مبلغ ٤١٧,٦ مليون دولار، على النحو الوارد في الفقرة ٨ (ج) من القرار. وخُصص من هذا المبلغ ما مجموعه ٩٦,٢ مليون دولار، منها ٢٠,١ مليون دولار للنفقات التشغيلية للجنة التعويضات، والباقي لسداد القسط الثاني من مطالبات الفئتين "ألف" و "جيم"؛

(د) خُصص مبلغ ٣٠,٨ مليون دولار للمصروفات التشغيلية والإدارية التي تتكبدها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (د) من القرار. وبلغت نفقات التكاليف الإدارية لجميع هيئات الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ القرار ٢٢ مليون دولار.

(هـ) خُصص مبلغ ١٠,٤ مليون دولار للجنة الخاصة للأمم المتحدة لتلبية نفقات تشغيلها، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (هـ) من القرار. وبلغت النفقات التشغيلية للجنة الخاصة ٨,٤ مليون دولار؛

(و) وضع مبلغ ١٤٥,٤ مليون دولار جانبا لتكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق والمصدرة عن طريق خط الأنابيب الواصل بين كركوك ويومورتاليك عبر تركيا، وذلك وفقا للفقرة ٨ (و) من القرار بما يتمشى مع الإجراءات التي اعتمدها لجنة مجلس الأمن. وقد خُصص مبلغ ٦٩ مليون دولار، أنفق منه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ما قيمته ٤٨,٣ مليون دولار كرسوم لخط الأنابيب؛

(ز) حوّل مبلغ ١٢,٣ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ عملا بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والقرار ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لسداد المبالغ المتوخاة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

١٨ - وقد أتم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة حساب العراق لدى الأمم المتحدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقام فريق مراجعي حسابات مؤلف من أربعة أعضاء بزيارة العراق في الفترة من ٤ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر؛ ومقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ومن المنتظر إصدار تقرير مجلس مراجعي الحسابات بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

خامسا - تنفيذ خطة التوزيع

١٩ - لم يطرأ تغيير كبير على آليات التوزيع التي تستخدمها حكومة العراق بالنسبة لمدخلات قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) سواء في قطاع الأغذية أو القطاع الطبي (انظر S/1997/419 و S/1997/685). ويرد لأول مرة وصف لنظم التوزيع فيما يتعلق بقطاعات المياه والمرافق الصحية، والزراعة، والكهرباء والتعليم في تقرير منفصل مقدم إلى لجنة مجلس الأمن.

٢٠ - واعتباراً من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (وهو الموعد النهائي لجميع البيانات ذات الصلة)، وصل إلى العراق ما بلغ مجموعه التراكمي ٢,٦٩ مليون طن من الأغذية والأصناف ذات الصلة، أي ما بلغت نسبته ٩٢ في المائة من العقود المعتمدة، في حين وصل إلى المستودعات ما بلغ مجموعه التراكمي ٢٨٦ طناً في إطار المرحلة الثانية أي ما بلغت نسبته ٠,١٥ في المائة من مجموع العقود المعتمدة. وتنتظر وزارة التجارة وصول باقي السلع في إطار المرحلة الأولى بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد اعتمدت طلبات لمواد غذائية تبلغ قيمتها الإجمالية ١٣٨ ٠٠٠ ٩١٠ دولار، وهو مبلغ يزيد عن المخصص القطاعي الذي يبلغ ٨١٠ مليون دولار. وقد سُدد جزء من الفرق من فائدة الإيرادات في حساب الـ ٥٣ في المائة. كما وزع على المحافظات ما بلغ مجموعه التراكمي ٢,٥٢ مليون طن.

٢١ - وتمت الموافقة على ٩٩ طلباً لحوالي ٨٧٧ ٥٧٥ ١ طناً من الأغذية في إطار المرحلة الثانية، تبلغ قيمتها حوالي ٦٣٢ مليون دولار. وينقص المخزون المتوفر والشحنات الحالية المصدق عليها، وكذلك المخزون غير المصدق عليه المتوفر في الموانئ عن احتياجات القمح لشهر تشرين الثاني/نوفمبر (حيث يبلغ ما نسبته ٥٧ في المائة فقط)، وإن كان يزيد عن احتياجات تشرين الثاني/نوفمبر من السلع الأخرى التي يجري توزيعها. وفي إطار المرحلة الثانية، بدأت المواد الغذائية في الوصول بحلول ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ - ولم تتوفر المواد الغذائية للتوزيع الكامل لسلة الأغذية إلا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وتستغرق سلع الأغذية للوصول إلى المستودعات من ٤ إلى ٩ أيام في المتوسط (حسب المحافظة). ويبين المرفق الأول المجموع التراكمي للكميات التي وصلت، وتوزيعها ورصيد المخزون في منتصف الشهر وموازن الحصص التموينية المستخدمة في الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - تبلغ نسبة الأدوية واللوازم الطبية الواردة ٤٢,٦ في المائة من إجمالي المخصصات التي تبلغ قيمتها ٢١٠ مليون دولار (١٨١ مليون دولار لـ ١٥ محافظة و ٢٩ مليون دولار للمحافظات الشمالية الثلاث). ويمثل هذا الرقم ٥١ في المائة من العقود المعتمدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زاد معدل الكميات الواردة بشكل ملحوظ، حيث وصل إلى العراق حوالي ٣٣ في المائة من السلع المأذون بها في إطار هذا القطاع، بالمقارنة بنسبة ٩,٦ في المائة في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويوضح المرفق الثاني الكميات الواردة من المواد الطبية حسب الفئة والحجم.

٢٤ - وفي إطار المرحلة الثانية، صدر ٥٦ عقدا طبييا تبلغ قيمتها ١٧٢ ٨٠٣ ٢٥ دولارا؛ وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر تمت الموافقة على أربعة عقود بقيمة إجمالية قدرها ٧٦٨ ٧٧٧ ٤ دولارا؛ ظل أحدها معلقا بقيمة ٤٨٨ ٢٤٠ ١ دولارا؛ وتم تعليق عقد آخر بلغت قيمته ٨٨٣ ٠٥٩ ١ دولارا في حين جرى تجهيز ٢٥ عقدا آخر بلغت قيمتها ٣٥٢ ٦٧٦ ٧ دولارا تنتظر حاليا توفر الأموال اللازمة. ومن المنتظر أن تصل الشحنات الأولى الناجمة عن هذه الموافقات في مطلع عام ١٩٩٨، مع وصول باقي الشحنة في فترة تقدر من أربعة إلى ستة أشهر.

٢٥ - وتم توزيع لوازم طبية عامة تبلغ قيمتها حوالي ٣٤ مليون دولار على الإدارات الصحية بالمحافظات لتوزيعها بعد ذلك على المرافق الصحية. وهناك شحنات أخرى تنتظر اختبار رقابة الجودة قبل التوزيع. وقد وزعت للمرة الأولى في آب/أغسطس السلع الطبية الواردة في إطار قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) من خلال نظام التوزيع المعمول به في القطاع الخاص وفقا للفقرة (٤) من خطة التوزيع الأولى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير احتفظت كيميادية بمخزون احتياطي مركزي تبلغ نسبته ما بين ٥ و ١٠ في المائة من الأصناف المختارة لمعالجة حالات الطوارئ الصحية العامة وتفشي الأمراض. وتوزع وزارة الصحة الإمدادات من المخزون الاحتياطي كلما توفر مخزون جديد يحل محله. وستستعرض لجنة مشتركة من وزارة الصحة والمراقبين القطاعيين الأصناف المتبقية كجزء من المخزون الاحتياطي.

٢٦ - وفي قطاع المياه والمرافق الصحية، تمت الموافقة على طلبات تبلغ قيمتها ٢٥٢ ٥٨٩ ١٧ دولارا في إطار المرحلة الأولى، تمثل ٧٣ في المائة من مجموع المخصص الذي تبلغ قيمته ٢٤ مليون دولار. وقد وردت الشحنة الأولى في أيلول/سبتمبر، ووردت سلع قيمتها ٧١٦ ١٨١ ٦ دولارا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. واشتملت هذه السلع على مواد كيميائية لتطهير المياه (غاز الكلورين وكبريتات الألومنيوم)، ومضخات جرعية وأجهزة للتطهير بالكلور. وقد ورد إلى هيئة المياه والمرافق الصحية في بغداد ما نسبته ١٠ في المائة من الكلور السائل للتوزيع وورد ما نسبته ٩٠ في المائة إلى المنشأة العامة للمياه والصرف الصحي للتوزيع فيما بين المحافظات الـ ١٤ الباقية. ومنذ ورود الشحنة الأولى من غاز الكلور السائل، ورد ٤٤٥ طنا (١٦ في المائة من المجموع) كانت منتظرة. ومن المتوقع أن يستكمل تخصيص هذه الشحنة في آذار/مارس ١٩٩٨.

٢٧ - وفي قطاع الكهرباء، تمت الموافقة، في إطار المرحلة الأولى، على مخصص يبلغ مجموعه ٢٣ مليون دولار من مخصص يبلغ إجماليه ٣٦ مليون دولار. ولا تزال ٣ طلبات لمعدات تبلغ قيمتها مليون دولار معلقة، في حين رفض ١٢ طلبا تبلغ قيمتها ٤,٨ ملايين دولار. وقد وردت الشحنة الأولى في ١٧ أيلول/سبتمبر. ومنذ ذلك الوقت وردت معدات تبلغ قيمتها ٣,٧ ملايين دولار، أي ما تزيد نسبته على ١٠,٥ في المائة من المخصص. وقد وزعت هذه المعدات على محطات الطاقة الحرارية المقدر لها أن تستلم، في إطار المرحلة الأولى، المدخلات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)؛ وقد وزعت معدات التوزيع المكونة من كبل شبكة كهربائية ومحولات على المرافق الأربعة التالية للمنشأة العامة لتوزيع الكهرباء في بغداد، ومنشآت وسط وشمال وجنوب العراق. ووفقا لوزارة الصناعة، فمن المنتظر أن تصل المدخلات الباقية

المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد خصص مبلغ آخر يبلغ ٣٦ مليون دولار لهذا القطاع في إطار المرحلة الثانية التي قدم في إطارها ١٧ طلباً إلى لجنة مجلس الأمن.

٢٨ - وفي القطاع الزراعي، تمت الموافقة على طلبات تبلغ قيمتها الإجمالية ١٧,١ مليون دولاراً في إطار المرحلة الأولى، تمثل نسبة تبلغ ٧١ في المائة من إجمالي المخصص الذي يبلغ ٢٤ مليون دولار. وقد وردت الشحنة الأولى في أيلول/سبتمبر وبحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت قد وصلت سلع تبلغ قيمتها ٤,١ ملايين دولار (١٧ في المائة). وبسبب الموافقات المتأخرة، أصبحت مواعيد ورود شحنات الإمدادات الزراعية طويلة إلى الدرجة التي وصل فيها حوالي ٦٠ في المائة من الشحنات (المبيدات الحشرية، قطع غيار آلات الحصاد ولوازم تربية النحل) متأخراً عن موسم الصيف بحيث أنه لن يستخدم قبل آذار/مارس ١٩٩٨. وقد قدمت طلبات للآلات الزراعية، وحماية النباتات ومداخلات الطب البيطري تبلغ قيمتها ٥٩٨ ٠٧٧ ١٨ دولاراً، تمثل نسبته ٧٥ في المائة من مخصص المرحلة الثانية الذي يبلغ ٢٤ مليون دولار وستقدم خمسة عقود أخرى فيما بعد.

٢٩ - وفي قطاع التعليم، ووفق على طلبات تبلغ قيمتها ١٠٠ ٥٠٢ ٨ دولار في إطار المرحلة الأولى، تمثل ٧٠ في المائة من إجمالي المخصص الذي يبلغ ١٢ مليون دولار. وبسبب تأخر الموافقات، وصلت الشحنات الأولى متأخرة عن موعد بدء العام الدراسي في أيلول/سبتمبر ومن غير المنتظر أن تصل حتى الفصل الدراسي الأول من عام ١٩٩٨. ولم يكن من الممكن أيضاً البدء في ترميم ٢ ٠٠٠ مدرسة المقرر إجراؤه في المرحلتين الأولى والثانية وتصنيع ٧٥ ٠٠٠ مقعد مدرسي. ولم يبدأ إصدار ٧,٥ ملايين كتاب مدرسي لأن قطع غيار المطابع والورق لم تشتتر بعد. ويلزم شراء هذين الصنفين في وقت واحد. وفي إطار المرحلة الثانية، قدم ١١ طلباً لمواد تعليمية تبلغ قيمتها ١٥٣ ٥٩١ ٩ دولاراً إلى لجنة مجلس الأمن؛ وقد ووفق على ١٠ طلبات تبلغ قيمتها ٢٣٤ ١٥٣ ١ دولاراً.

تنفيذ الأمم المتحدة لخطة التوزيع في المحافظات الشمالية الثلاث

٣٠ - في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية، تسارع في الفترة المشمولة بالتقرير معدل التنفيذ في معظم القطاعات ولا سيما قطاعي إعادة التوطين والزراعة. وقد طرأ على قطاعات الإمدادات الصحية، والأدوية والتغذية والتعليم تحسن متواضع. وأعقب التوزيع الأولي للحصة الغذائية الكاملة في آب/أغسطس توزيعات متأخرة في أيلول/سبتمبر وتوزيعات مخفضة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. كذلك كان استئناف الأعمال العسكرية النشطة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر في المحافظات الشمالية الثلاث نكسة للبرنامج الإنساني لتوزيع الأغذية، بيد أن هذا البرنامج استمر من خلال السلطات المحلية في أماكن لم يتج فيها لبرنامج الأغذية العالمي أن يصل للوكلاء المحليين لتوزيع الحصص التموينية.

٣١ - وقد تدهورت الحالة الأمنية في المحافظات الثلاث خلال فترة التقرير. وفي دهوك، أدى التوتر المتزايد والإبادة المدعاة ضد المدنيين إلى قيام ٦٥٠ أسرة بمغادرة ديارها في أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، بناءً على تسجيلات ومقابلات

أجراها برنامج الأغذية العالمي مع المشردين داخليا، بأن هناك حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص شردوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٢ - وقد أطلقت النيران على قوافل الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ومرة أخرى في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في المناطق التي تجري فيها عمليات عسكرية. وتوقف السفر من حين لآخر على الطريق الرئيسي بين أربيل والسليمانية من جراء العمليات القتالية، ويتطلب السفر الآن إجراء عمليات استطلاعية مسبقة، وتنسيق وتخصيص مرافقين من وحدة الأمم المتحدة للحراسة في العراق. وقد مثلت الممارسة المحلية في استيلاء القوتين المتحاربتين على الشاحنات والمركبات الخاصة في بعض الأحيان مصاعب لوكالات مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهما وكالتان تعتمدان بشدة على الوسائل المحلية في نقل الإمدادات. وكان لانقطاع التيار الكهربائي عن محافظة أربيل أثر سلبي خطير على المياه والمرافق الصحية وغيرهما من الخدمات الأساسية الأخرى في المحافظة.

٣٣ - وتشترى حكومة العراق الحصص التموينية الغذائية للمحافظات الشمالية الثلاث في إطار ترتيب الشراء الكلي. وقد حدث بعض التحسن في شحنات الطحين التي وصلت إلى السليمانية نتيجة لزيادة الناتج من مطاحن كركوك. وورد إلى مستودعات برنامج الأغذية العالمي ٥٧٢ ٣٢٠ طنا من الأغذية والسلع ذات الصلة في كركوك والموصل بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بالمقارنة باحتياجات إجمالية تبلغ ٣١٠ ٠٠٠ طن. وفي الوقت نفسه، استمرت الجهود الهادفة إلى تحسين شبكة التوزيع في المستقبل. وأدى سوء الممارسة في نظام التوزيع إلى قيام المتلقين بتقديم عدد كبير من الشكاوى، الأمر الذي أدى بالسلطات المختصة إلى اتخاذ إجراءات ضد حوالي ١٠٠ وكيل من وكلاء الأغذية. ونتيجة لذلك، حدث انخفاض ملحوظ في شكاوى المتلقين.

٣٤ - وأدى نقص الإمدادات على الصعيد الوطني، مقترنا بمصاعب على صعيد السوقيات المحلية إلى عدم ورود الحصة التموينية المخصصة لشهر أيلول/سبتمبر كاملة إلا في وقت متأخر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وحال النقص المستمر في تشرين الأول/أكتوبر دون إدراج الزبد النباتي والملح والصابون وحوالي نصف المستحق من الحبوب في الحصة التموينية المخصصة للشهر. كذلك فإن إمدادات شهر تشرين الثاني/نوفمبر غير مؤكدة أيضا. وعلى النحو المذكور في الفقرة ٢٤ من تقرير الأخير (S/1997/685)، فإن المخزون الحكومي غير متوفر في الشمال لتعويض هذا النقص الدوري.

٣٥ - وفي قطاع التغذية، استمر برنامج الأغذية العالمي في تقديم تغذية تكميلية إلى حوالي ٣٢٨ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك الحوامل والأمهات المرضعات نزيلات المستشفيات، وغيرها من المؤسسات واللاجئون العائدون أو المشردون داخليا الذين ينتظرون أن يسجلوا في الحصص التموينية الغذائية بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد بدأ شراء وتوريد الحصص المنصوص عليها في القرار بعد أن استهلك الآن معظم مخزونات التغذية التكميلية التي حصل عليها برنامج الأغذية العالمي قبل تنفيذ القرار. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) منذ تقرير الأخير بتوزيع كمية إضافية تبلغ ٦٦,٣ طنا من إمدادات التغذية على حوالي ٢٥ ٠٠٠ طفلا متضررا من خلال شبكة مكونة من ١٣ مركزا للإنعاش التغذوي و ٨٧ مركزا للرعاية

الصحية الأولية. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر قُدم تدريب للسلطات المحلية، والأطباء والعاملين الطبيين المحليين في إدارة ورصد البرنامج. وقد أبلغ فريق تقييم متنقل، تم تشكيله في أيلول/سبتمبر، عن حدوث بعض التحسن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر في الوضع التغذوي للجماعات المستهدفة في المحافظات الشمالية.

٣٦ - وعلى الرغم من زيادة كمية الأدوية التي وصلت إلى الشمال في إطار المرحلة الأولى، منذ تقريره الأخير، من حوالي ٣ في المائة إلى ١٦,٢ في المائة، فإن سرعة الورود تتوقف على استلام الإمدادات في المستودعات المركزية في بغداد. كذلك لا تزال عملية التقسيم الزمني وتحديد الأولويات تمثل مصاعب، حيث تصل الأدوية الأساسية في موعد متأخر أكثر من الأدوية المتخصصة. وبسبب الترتيبات التعاقدية لمنظمة الصحة العالمية مع القطاع الخاص، لم تواجه المنظمة مشاكل فيما يتعلق بإرسال الأدوية من مستودعات المحافظات إلى ٢٩ مستشفى وحوالي ٤٠٠ مركز للرعاية الصحية في المنطقة. وعلى الرغم من أن توافر الأدوية ليس على مستوى مرض، إلا أنه بدأ ينعكس في زيادة تردد المرضى على المستشفيات، وارتفاع معدل الأنشطة في المختبرات، والعمليات الجراحية وغيرها من خدمات الرعاية الصحية.

٣٧ - ومنذ تقريره الأخير، أدى وصول إمدادات منظمة الصحة العالمية التي تستهدف رفع مستوى خدمات المستشفيات إلى زيادة في هذه الإمدادات زادت نسبتها ٢٦ في المائة عما خصص للمرحلة الأولى. وتتناول المناقشات مع السلطات المحلية بشأن المرحلة الثانية إصلاح المرافق الصحية لتحسين ظروف المرضى وأداء الخدمات وللتغلب على الصعوبات التي يعاني منها الكثير من المرافق الصحية في مجال إدارة الإمدادات وتخزينها. وأدى استكمال أعمال التجديد في المستودعات الرئيسية الثلاثة في المحافظات الثلاث إلى تحقق ظروف كافية لتخزين الأدوية واللوازم الأخرى.

٣٨ - وبدأ أيضا تنفيذ برنامج الإشراف والمراقبة في مجال الأوبئة، مع تلقي ١٢٥ طبيا و ١٠٥ موظفين من المساعدين الطبيين تدريبا في مجال أنشطة الإشراف بالنسبة للأمراض القابلة للانتقال بالعدوى وكذلك في مجال تحسين جمع البيانات والإبلاغ.

٣٩ - وفي قطاع المياه والمرافق الصحية، واصلت اليونيسيف، مع السلطات المعنية، التخطيط الأولي المطول، والتنسيق في الموقع، وأعمال المشتريات اللازمة لتحسين المياه والمرافق الصحية، بما في ذلك معالجة المياه بالكلور، وفقا للأولويات المحددة في دراسة استقصائية سابقة جرت في عام ١٩٩٧. وقد استكمل حوالي ثلث خطة المشروع. وكان قد تم حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تسليم المحافظات ٥ في المائة من مواد المياه والإصحاح بموجب المرحلة الأولى، مع وجود فترات إهمال تمهيدية طويلة للحصول على مخصصات الأموال بعد موافقة اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١، وتوجيه الطلبات، (كان كثير من الأسعار أعلى بكثير مما كان متوقعا، وذلك يتطلب تعديلات لمراعاة أولويات السلطات)، وعمليات الصناعة التحويلية التي تستغرق زمنا. أما المواد المتبقية اللازمة لتشييد وتركيب مشاريع المرحلة الأولى فمن المتوقع أن تصل بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨. ومن المتوقع أن تستكمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عمليات تركيب اللوازم التي وصلت إلى مواقع هذه المشاريع. وقد قدمت طلبات

إلى اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ وتمت الموافقة على ٧٩ في المائة من سلع المرحلة الثانية.

٤٠ - وفي القطاع الزراعي، تم تخصيص ١١٠ ٠٠٠ ٢٠ دولار لمنظمة الأغذية والزراعة في إطار المرحلة الأولى، وتبع ذلك مبلغ ٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار المرحلة الثانية. وحتى تاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وصلت في إطار المرحلة الأولى بضائع بقيمة ١١,٢ من ملايين الدولارات. أما السلع بقيمة ٥,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة التي وصلت، من أصل اللوازم الزراعية بقيمة ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة التي قدم طلب من أجل الموافقة عليها في قائمة الأولويات الأولى، فلم يصل ٩٧ في المائة منها في الوقت المناسب لموسم الغراس الصيفي لعام ١٩٩٧ ولم توزع سوى كمية محدودة من المواد الكيميائية الزراعية. لذلك فإن الأثر على موسم الغراس كان ضئيلاً. وقد وصلت الآن حوالي ٧٥ في المائة من المدخلات الصيفية ويجري وضع اللوازم الصيفية غير المستعملة في المخازن انتظاراً لاستعمالها في موسم السنة المقبلة. وبدأت المدخلات الشتوية تصل، وقامت منظمة الأغذية والزراعة، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بتوزيع حوالي ٣٦ في المائة من اللوازم الموجودة على المزارعين. ومن المتوقع أن تصل في أوائل كانون الأول/ديسمبر لوازم شتوية أخرى بقيمة ٥ ملايين دولار، وذلك في الوقت المناسب لاستعمالها إلى الحد الأمثل. وقد وصل حوالي ٢٥ في المائة من إجمالي الشحنات المنتظرة من البذور ومبيدات الفطر، وتم بالفعل توزيع ١٤ في المائة من إجمالي المدخلات الشتوية. وفي نهاية موسم الشتاء للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، يتوقع أن تقل تكاليف إنتاج محاصيل الشتاء لأن المدخلات الآتية بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) تقدم مجاناً أو بأسعار مدعومة بشدة وأن تكون الغلال أكبر نتيجة لذلك. وقد بدأت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ مشاريع إضافية لتربية النحل، فضلاً عن الحملات الجارية لمراقبة صحة الماشية (المرفق ٢).

٤١ - وفي قطاع الكهرباء، فإن المسؤول عن التنفيذ هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. ويهدف البرنامج إلى تحسين شبكات النقل والتوزيع وإصلاح محطات الطاقة الكهربائية في درباندي خان ودوخان لتحسين موثوقية الناتج المتولد واستمراريته. وفي إطار المرحلة الأولى، تمت الموافقة على طلبات بقيمة ٢٠,٦ مليون دولار من أصل الاعتماد الإجمالي البالغ ٢٣ ٢٧٠ ٠٠٠ دولار (أعيد تخصيصه ١٠,١ ملايين دولار منها من أصل الاعتماد الخاص بوقود التدفئة في الشتاء). وقد قدمت جميع الطلبات الخاصة بالمرحلة الأولى إلى لجنة مجلس الأمن وتمت الموافقة عليها. وتم تقديم طلبات من أجل بضائع بقيمة ٤ ملايين دولار في إطار المرحلة الثانية. ويتوقع أن يصل الجزء الأكبر من معدات المرحلة الأولى بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أما المعدات الممولة في إطار المرحلة الثانية فمن المتوقع أن تصل خلال عام ١٩٩٩. وهذه المهل الزمنية الطويلة على نحو غير معتاد هي نتيجة لضرورة أن يكون مصدر جميع المكونات تقريباً من الصانع الأصلي الذي يتعين عليه بعد ذلك أن يضطلع بالعمليات الجمركية. كما اقتضت قوائم المشتريات التي وفرتها السلطات المحلية إدخال تعديلات كبيرة على المواصفات. وثمة قلق بشأن الحالة الهيكلية للسدود. وهناك تقييم خارجي آخر تدعو إليه الحاجة الماسة كان ينبغي أن يصدر قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوماً ولكنه أجل الآن إلى عام ١٩٩٨ نظراً لعدم استقرار الحالة الأمنية مؤخراً. وعلى الرغم من انقطاع التيار الكهربائي من محافظة السليمانية إلى محافظة إربيل في أعقاب الأعمال العدائية التي حدثت

مؤخراً، فقد ظل موظفو الأمم المتحدة يعملون مع الموظفين التقنيين في كلتا المحافظتين للإبقاء على الزخم في معالجة الصعوبات التقنية الشديدة التي يعاني منها هذا القطاع.

٤٢ - وتتقاسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مسؤولية دعم التعليم، وهو مجال يواجه مشاكل خطيرة منها تردي المباني والافتقار إلى الوسائل التعليمية المعينة والكتب المدرسية، ويزيد من هذه المشاكل تنقل السكان والازدحام في كثير من المناطق. وفضلاً عن ذلك، استطاع كثير من الأطفال، منذ وصول الأغذية بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وقف أنشطة العمل والعودة إلى المدرسة. وتبعاً لذلك، ازداد معدل الالتحاق بالمدارس. وحتى تاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت اليونيسيف ٢٢ في المائة من مواردها في إطار المرحلة الأولى. وقد تم توزيع ما يقارب ٨٠ في المائة، من اللوازم التعليمية الأساسية التي وردت، على ٢٠٢٠ مدرسة ابتدائية يصل عدد طلابها المسجلين في السنة المدرسية الحالية إلى ٤٠٩ ٠٠٠ تلميذ. وسيتم تغطية ٥٠ في المائة من احتياجات إنتاج المقاعد في إطار المرحلتين الأولى والثانية؛ واليونسكو في طريقها إلى إنتاج ذلك في إربيل ودهوك ومن المتوقع أن تبدأ في ذلك قريباً في السليمانية. أما الإصلاح المادي للمدارس فسيشمل ٧ في المائة من الاحتياجات المطلوبة في إطار المرحلة الأولى و ١٣ في المائة في إطار المرحلة الثانية.

٤٣ - وفي إطار المرحلة الثانية، ستساعد اليونيسيف حوالي ١٠ ٠٠٠ من الأطفال المحرومين، ومنهم الأيتام والعاجزين، وأطفال آخرين مسبيين أو غير قادرين لأسباب اقتصادية على الالتحاق بالمدارس. وقد طُلبت لوائح ومواد قيمتها ١,٨ من ملايين الدولارات للأطفال في المؤسسات أو مخيمات المشردين داخلياً. ومن المقرر أيضاً أن يتم، مع السلطات التعليمية، توسيع نظام مدارس اليافعين للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة أو للأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة في إطار وزارة التعليم، لتوفير المهارات التعليمية الأساسية. وتم الشروع أيضاً مع السلطات الصحية في برنامج للاكتشاف المبكر لحالات العجز بين الأطفال.

٤٤ - وقد أتاح التوزيع الكامل للموظفين الدوليين في أيلول/سبتمبر لليونسكو أن تقيم مكاتبها ومستودعاتها، وتنشئ نظاماً لتتبع المواد، وتنتهي من الاستعدادات اللازمة لصناعة المقاعد المدرسية، وتنسق مشاريع التشييد مع السلطات، وتشرع في طرح عطاءات العقود. وقد تم تقديم جميع مخصصات اليونسكو للمرحلة الأولى ووافقت لجنة مجلس الأمن على ٩٨ في المائة منها، ووصل ٢٠,٩ في المائة من البضائع إلى شمال العراق. وتم وضع الصيغة النهائية للعقود الخاصة بمشاريع الإصلاح والتشييد المدرجة في المرحلة الأولى، ويجري إنتاج ٧ ٠٠٠ مقعد مدرسي. كما بدأ تخطيط التنفيذ مع السلطات بشأن مضمون برامج التطوير المهني والتدريب، وهو الجانب الرئيسي الثاني من مسؤوليات اليونسكو.

٤٥ - وقد وجهت الانتباه، في الفقرة ٣٤ من تقرير الماضي، إلى المشكلة الخطيرة للمشردين داخلياً، الذين كان يبلغ عددهم حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص أو ما يقارب ١٦ في المائة من سكان المحافظات الشمالية الثلاث. والاحتياجات المتصلة بذلك فيما يتعلق بالإسكان والهياكل الأساسية الداعمة هائلة. فقطاع المأوى، وهو من مهام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، يتألف من نطاق واسع من المشاريع لتشييد

المنازل والمدارس وقنوات الري والطرق والمياه والمرافق الصحية ومنشآت الصحة العامة وما إليها. وقد صُممت هذه المشاريع بوصفها مجموعات من الأنشطة المتعددة القطاعات التي ستوفر دعماً اجتماعياً - اقتصادياً واستدامة لإعادة التوطين المجتمعي. وستمكن هذه المشاريع المشردين داخلياً من العودة بثقة إلى قراهم الأصلية وإنهاء حالة اعتمادهم على الآخرين. ولدى تنفيذ هذا البرنامج، يضع الممثل تأكيداً قوياً على المشاركة المجتمعية في جميع مراحل تطور هذا البرنامج.

٤٦ - وفي الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ازدادت القيمة التقديرية لعقود المرحلة الأولى الموافق عليها من ٣٦ في المائة إلى ٦٨ في المائة، وبلغت نسبة التشييد الجاري حالياً ٢٦ في المائة. وتم استكمال ثلاثة من مشاريع المرافق الصحية في المناطق التي يوجد فيها المشردون داخلياً. ومن المقدر أن تستكمل مشاريع التشييد التابعة للمرحلة الأولى بحلول تموز/يوليه ١٩٩٨، وأن تنتهي مشاريع المرحلة الثانية بحلول آب/أغسطس ١٩٩٨. وإضافة إلى الاعتماد المخصص لإعادة التوطين، ما زال مشروع المشردين داخلياً يستفيد من البرامج الأخرى الموضوعة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الممثل مع السلطات المعنية لوضع الصيغة النهائية لقائمة بالمشاريع بقيمة ٦٠٠٠ ٠٠٠ دولار مخصصة في إطار المرحلة الثانية.

٤٧ - وفي قطاع إزالة الألغام، خُصص مبلغ ٢,٣ مليون دولار في إطار المرحلة الأولى لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل الشروع في برنامج لإزالة الألغام. وقد اقتنى المكتب بالفعل كمية كبيرة من المعدات والمركبات في إطار المرحلة الأولى، تم استيراد معظمها بالفعل إلى العراق. وتم مؤخراً توزيع اثنين من الموظفين الدوليين، أحدهما منسق المشاريع التابع للبرنامج. ومن سوء الحظ، توقف التنفيذ مؤقتاً نظراً لأن شريك التنفيذ انسحب مؤخراً على نحو مفاجئ. ويحاول المكتب أن يجد بديلاً عن هذا الشريك.

سادساً - آلية المراقبة وأنشطتها

٤٨ - شرحت في تقرير السابقيين المتقدمين إلى مجلس الأمن (S/1997/419 و S/1997/685) أعمال المراحل الثلاث لنظام الأمم المتحدة للمراقبة، فيما يتعلق بالقطاعين الغذائي والطبي. ويبين المرفق الثالث نشاط المراقبة الذي يضطلع به مراقبو الأمم المتحدة في الفترة قيد الاستعراض.

٤٩ - من الملامح العامة لعملية المراقبة في المحافظات الخمس عشرة قيام مراقبي الأمم المتحدة بدراسة متأنية لنظام التوزيع وحالة المرافق في كل قطاع، وتحليل المعايير المتبعة في توزيع السلع الواردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) على السكان وفي كل المحافظات. ويتم تتبع جميع السلع التي تدخل العراق لصالح أي قطاع من القطاعات، أو يتم إجراء معاينة عشوائية لها من نقطة دخولها أو من المخازن المركزية ذات الصلة وحتى وصولها إلى مخازن المناطق أو مخازن المحافظات، والمخازن الوسيطة أو مصانع التجهيز، ومرافق المستعملين النهائيين لها، والمواقع، والأفراد المنتفعين بها. وتُفحص بعناية أثناء هذه العملية، جميع الوثائق ذات الصلة، فضلاً عن السجلات المحوسبة وتطابق بياناتها مع مواصفات وكميات المواد، ومع مختلف أرقام السلع الأساسية، وخطط الحصص، وجداول التوزيع. ويتم التحقق من سجل المواد والبيانات

الإلكترونية التي تم الحصول عليها بهذه الطريقة عن طريق مطابقتها مع المخزونات من المواد الخاضعة للمراقبة من خلال حساب المواد المخزونة حساباً فعلياً ومنتظماً، وذلك دون إخطار مسبق. ويتم بعد ذلك تقييم وتجميع نتائج عملية التحقق، وتستخلص الاستنتاجات العامة فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة لولاية آلية المراقبة. ويتم بكل دقة تفسير جميع وجوه القصور والتفاوت والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، عمل المراقبون على نحو متزايد، وإن كان بصفة غير رسمية، على اقتراح إجراءات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لحل مشكلة أوجه القصور.

٥٠ - وقام مراقبو الأمم المتحدة أثناء هذه العملية بتطوير وزيادة تحسين منهجيتهم في المراقبة والتتبع، وأدواتهم، وقاعدة بياناتهم، وتحليلاتهم، وطريقتهم في الإبلاغ. ومكنت هذه العوامل آلية المراقبة من توثيق التتبع، وفحص وتسجيل المخزونات نفسها، وتقييم تأثيرها. وينطوي عنصر تتبع الوثائق على رصد عملية توفير السلع ابتداءً من تقديم حكومة العراق لطلباتها إلى موافقة لجنة مجلس الأمن وشحن السلع، وتصديق سجل اللويدز عليها، واستلام الحكومة للبضائع. وينطوي فحص السجلات التي ترصد المخزونات نفسها على تتبع المواد خلال مرحلتي التوزيع والاستعمال. ويشمل تقييم تأثير المواد جمع البيانات، واستجواب المنتفعين، وتحليل المؤشرات المرجعية للفترة السابقة للجزءات، ولفرة الجزاءات بشقيها قبل اتخاذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وبعده. وتم تطوير منهجيات خاصة لتتبع المواد المزدوجة الاستخدام في كل قطاع.

٥١ - ونظراً لأن وكالات وبرامج الأمم المتحدة مكلفة بعملية التنفيذ في المحافظات الشمالية الثلاث، فإن أنشطة المراقبة تكتسب طابعاً مزدوجاً يتألف من المساعدة التقنية والمعاينة العشوائية للموزعين الوسطاء والمنتفعين. وفي القطاع الغذائي، يواصل المراقبون الدوليون للأمم المتحدة والمساعدون المحليون العاملون في برنامج الأغذية العالمي فحصهم الدقيق لجميع جوانب التوزيع في إطار قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وبالنسبة للفترة بين تموز/يوليه و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر تم استجواب ٥٢٣ ٢٦ موزعاً للأغذية والطحين بالإضافة إلى ٥٣ ٠٤٦ شخصاً يمثلون ٣٦٨ ٤٢٤ أسرة بكامل أفرادها. وفي القطاع الطبي، قام المراقبون في الفترة من ٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بـ ٣ ٠٠٩ عمليات مراقبة للمرافق الصحية، بما في ذلك المخازن المركزية ومخازن المحافظات، والمخازن الفرعية، والمستشفيات، والعيادات، والمراكز الصحية. وتم الاهتمام على نحو خاص بعمل الصيدليات الخاصة كمرافق لتوزيع الأدوية المسموح بها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ويتم إجراء دراسات خاصة لجمع بيانات أساسية عن كل من الهياكل الأساسية وعلم الأوبئة. وبينما سمح العدد المنخفض للإيصالات الأولية بإجراء مراقبة مكثفة للمواد، أدت السرعة المتزايدة للوصول الأصناف إلى اعتماد نهج انتقائي أكبر في مراقبة المواد وزيارة المرافق الصحية.

٥٢ - ومع وصول الأصناف الواردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) إلى كل القطاعات تقريباً، ازداد نطاق المراقبة. ففي قطاع المياه والمرافق الصحية، قام مراقبو الأمم المتحدة، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بإجراء ١٠٢ عملية مراقبة في المخازن المركزية ومخازن المحافظات، ومحطات معالجة المياه والصرف الصحي. وتم زيارة حوالي ٣٠ في المائة من المرافق التي تم اختيارها لاستلام المواد الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من أجل تقييم حالة هذه المرافق واستعدادها لتخزين هذه الإمدادات واستعمالها. ومن أجل تبديد مخاوف اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ وللتأكد من الاستخدام السليم

للإمدادات من غاز الكلور، اهتم مراقبو الأمم المتحدة عن كثب بعملية استلام وتخزين واستخدام غاز الكلور فضلا عن إرسال عبوات الغاز الفارغة إلى تركيا. وفي قطاع التعليم، قام مراقبو الأمم المتحدة بزيارات، قبل مرحلة التنفيذ، إلى ورش تصنيع الإمدادات المدرسية، ومطابع وزارة التعليم في بغداد، والمخزن المركزي التابع للوزارة، و ٨٧ مدرسة في المحافظات الوسطى والجنوبية.

٥٣ - وبوجه عام، أفاد مراقبو الأمم المتحدة أن السلطات العراقية واصلت تلبية طلباتهم للدخول إلى المرافق والاطلاع على السجلات. وتمتعوا بحرية حركة كاملة في كل أنحاء البلد. غير أن مراقبي الأمم المتحدة لا يزالون يبلغون عن امتناع المنتفعين من المواد الغذائية بسبب تأخر وصولها أو وصولها بصورة غير منتظمة، بالإضافة إلى ورود شكاوى بشأن النوعية الرديئة والكميات القليلة لبعض المواد الغذائية، واستمرار وجود نقص في الأدوية، وفي الوسائل التعليمية، والكهرباء. ورفض بعض المنتفعين الرد على الأسئلة احتجاجا على معاناتهم ومعتبرين أن الأمم المتحدة مسؤولة في نظرهم عن هذه المعاناة.

سابعاً - الاستنتاجات المتعلقة بالكفاءة والإنصاف والكفاية

الكفاءة

٥٤ - أدى عدم انتظام وصول المواد الغذائية إلى تخفيض الكميات الموزعة من بعض السلع، على النحو الوارد في المرفق الأول. واضطرت وزارة التجارة إلى نقل المخزونات من مخزن إلى آخر خلال مهلة قصيرة لسد العجز. وخلال الفترة قيد الاستعراض، امتد توزيع المواد إلى الشهر التالي. وواصل موزعو الحصص التموينية إجراء زيارات متعددة لتحصيل مخصصاتهم، مما أدى إلى ورود شكاوى مستمرة بسبب ما تكبدوه من تكاليف نقل إضافية.

٥٥ - وعانت أيضا عملية تجهيز وتوزيع الطحين من صعوبات جمة. كما أن عدم كفاية المخزونات من الحبوب، وانقطاع التيار الكهربائي، وعدم وجود مولدات كهربائية احتياطية كافية، ونقص قطع الغيار، أدى إلى إغلاق ما يصل إلى ١٠ مطاحن مما مجموعه ١٠٩ مطاحن في أي فترة معينة. كما أدى تأخر وصول حبوب القمح إلى تأخير التوزيع المقرر في تشرين الأول/أكتوبر، الذي لم ينته إلا بحلول ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٦ - وفي القطاع الصحي، لاحظ مراقبو الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض استمرار تحسن التدوين في السجلات في كثير من المرافق الصحية، بما في ذلك الصيدليات الخاصة. واستمر مراقبو الأمم المتحدة في توجيه نظر وزارة الصحة إلى الصعوبات التي تعاني منها معظم المرافق الصحية التابعة للمحافظات في الحصول على السلع الخاضعة لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) في موعدها وبالطريقة الملائمة. وما زالت مشاكل النقل تعرقل الحركة المنتظمة للأدوية والإمدادات الطبية من مخازن كيميادية إلى المحافظات ومنها إلى المرافق الصحية، وقد يتطلب ذلك عدة أسابيع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول العشوائي والجزئي للأدوية في إطار المرحلة الأولى ما زال يشكل عائقا أمام استخدامها الفعال في توفير

الرعاية الصحية. وقد بدأ الآن الاجتماع التنسيق غير الرسمي الأسبوعي بين وزارة الصحة والأمم المتحدة لمتابعة الإجراءات التصحيحية المضطلع بها استجابة لتعليقات المراقبين.

٥٧ - وتتوقع وزارة الصحة أن تتمكن خلال المرحلة الثانية من إصلاح الهياكل الأساسية الرئيسية في ١١٣ مستشفى، مما سيؤدي إلى تحسين الظروف بالنسبة لكل من العاملين والمرضى. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لحل المشاكل المتعلقة بالتوزيع، يمكن أن تستمر حالة النقل الذي تقوم به المرافق الصحية في التدهور، بسبب ازدياد حجم الشحنات، ما لم يتم توفير وسائل نقل فعالة.

٥٨ - وفيما يتعلق بالإمدادات اللازمة للمياه والمرافق الصحية، أفاد مراقبو الأمم المتحدة أن هذه الإمدادات التي تم توزيعها حتى اليوم نقلت بصورة فعالة إلى مستعمليها وقد استكملت جميع الوثائق على نحو سليم. غير أن المواد الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والمستعملة في تنقية المياه غير كافية لتلبية احتياجات القطاع. وتعتمد خطة التوزيع التي أعدتها سلطات المياه على قاعدة بيانات المياه والمرافق الصحية لتحديد الاحتياجات من المعدات وقطع الغيار، وكانت اليونيسيف والجهة الشريكة والمتعاونة معها قد أعدت واستكملت قاعدة البيانات هذه.

٥٩ - وبسبب تأخر وصول الإمدادات اللازمة للمياه والمرافق الصحية، والمخصصات الصغيرة نسبياً لهذا القطاع، لا يكاد يكون هناك أي تحسين يستحق القياس حتى الآن. وفي إطار المواد المتوفرة المحدودة للمرحلتين الأولى والثانية، فإن الاستراتيجية المتبعة في وضع خطط التوزيع أعطت الأولوية إلى (أ) تحسين نوعية المياه في كل محطات المياه القائمة عن طريق توفير غاز الكلور السائل (تغطي الكميات التي تصل في إطار المرحلتين الأولى والثانية الاحتياجات الوطنية لفترة تسعة أشهر)، أي حوالي ٦ في المائة من الاحتياجات الوطنية من كبريتات الألومنيوم ومسحوق الكلور؛ (ب) رفع أداء ١٦٤ محطة من محطات تنقية المياه و ٢٧٩ محطة صغيرة من محطات تنقية المياه، و ٢٢ محطة من محطات دفع المياه، و ٢٨ محطة لضخ المجاري، و ١٠ محطات لتنقية المجاري بنسبة ١٥ إلى ٣٥ في المائة عن طريق توفير بعض الإمدادات التي تمس الحاجة إليها؛ (ج) تحسين حالة شبكة توزيع المياه القائمة بنسبة ٨ في المائة عن طريق توفير ٩٦ كيلومتراً من الأنابيب والوصلات؛ (د) رفع أداء شبكة صرف المجاري بنسبة ٧ في المائة عن طريق شراء ٤٧ صهريجاً للمجاري وعربات لإزالة انسداد المجاري؛ (هـ) وأخيراً تحسين مراقبة نوعية المياه وشبكة الرصد والمتابعة عن طريق شراء العربات.

٦٠ - وفي القطاع الزراعي، أجرى مراقبو الأمم المتحدة مسحاً لكل المخازن المركزية والحكومية وعددها ٤٥ مخزناً تابعاً لوزارة الزراعة يتم فيها تخزين المواد الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقدر أن مرافق تخزين المدخلات الميكانيكية والمواد الكيميائية المستعملة في الأغراض الزراعية كافية. غير أنه تم الإعراب عن القلق بشأن موثوقية الكهرباء، ومرافق التخزين البارد، ووسائل النقل المتاحة لتوزيع اللقاحات البيطرية والأدوية الحساسة للحرارة في سلاسل للتبريد. وأثناء القيام بعملية المسح، طلب من الموظفين تخزين المواد الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على نحو منفصل بعيداً عن الإمدادات الأخرى في مخازن منفصلة حيثما يكون ذلك ممكناً، مع تدوين البيانات المتعلقة بها في سجلات. وتقوم وزارة الزراعة بإعادة

النظر في خطة توزيع الإمدادات الزراعية بحيث يتم توزيعها عند وصولها إلى البلد. وسوف يتم تخزين ٦٠ في المائة من الشحنات التي وصلت بعد صيف عام ١٩٩٧ حتى الفصل التالي.

٦١ - وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء، تم في العقود تحديد أسماء جهات الاستعمال النهائي لمعظم المواد، وعليه، تم إرسال هذه المواد مباشرة إلى مكان وصولها النهائي بعد فحصها في المخزن المركزي. أما الإمدادات اللازمة لإصلاح خطوط التوزيع، وغيرها من المواد المستعملة في الأغراض العامة، مثل كبلات التوتر العالي والمحولات الكهربائية، فسيتم توزيعها وفقا لخطة التوزيع التي وضعتها المنشأة العامة لتوزيع الكهرباء. ويدل توزيع المواد على أكثر الاحتياجات أولوية بالنسبة لقطاع الكهرباء. وقد تأثرت الفعالية بسبب الطبيعة المعقدة للقطاع وبسبب وصول الإمدادات بطريقة غير منسقة.

٦٢ - وفي قطاع التعليم، أثبتت الزيارات التي قام بها مراقبو الأمم المتحدة للمدارس والمرافق قبل عملية المراقبة أن خطط التوزيع القطاعية والمخازن اللازمة وترتيبات النقل مهيأة للقيام بتوزيع فعال فور وصول الإمدادات في كل المحافظات الوسطى والجنوبية وعددها ١٥. وفي المحافظات الشمالية الثلاث، استلمت جميع المدارس الابتدائية وعددها ٢٠٢٠ مدرسة مشمولة في خطة التوزيع المبينة في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، تجهيزات للتلاميذ والمعلمين.

٦٣ - وفي قطاع إعادة التوطين، في المحافظات الشمالية الثلاث، قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتقييم وتصميم وتنظيم العطاءات لـ ٧٠ في المائة من المشاريع التي تم النظر فيها في إطار المرحلة الأولى لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). ويجري الآن تنفيذ حوالي ٢٠ في المائة من المشاريع. ويتفق تقدم العمل مع جدول التنفيذ الموضوع في الأصل. وقد تم تحقيق هذا المعدل المرضي للتنفيذ على الرغم من العقبات الناشئة عن التوزيع غير المنتظم للموارد التنفيذية والإجراءات الطويلة اللازمة للحصول على موافقة لجنة العقود من المقر في نيروبي.

الانصاف

٦٤ - في القطاع الصحي، أفاد مراقبو الأمم المتحدة أنه بسبب الوصول العشوائي للإمدادات، استلمت المراكز المتخصصة حتى الآن كميات غير متناسبة من الأدوية والإمدادات الطبية. ونتيجة لذلك، لم تقدم بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلا ٤ أو ٥ أصناف من الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من حوالي ٤٠ صنفا تقدم عادة إلى المراكز الصحية التي يوجد فيها أطباء مقيمون. ولهذا السبب أوقفت وزارة الصحة التوزيع على الصيدليات الخاصة أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأعطت الأولوية إلى القطاع العام.

٦٥ - وفي قطاع المياه والمرافق الصحية، تم توزيع الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وفقا لخطة التوزيع التي وضعتها كل سلطة من سلطات المياه في المحافظات الـ ١٥ على أساس عدد السكان واحتياجات شبكات المياه القائمة.

٦٦ - ووضعت وزارة الزراعة لكل محافظة خطة لتوزيع الآلات الزراعية وقطع الغيار. ويمكن أن يكون هناك تفاوت في التوزيع الفعلي بسبب التغير في أنماط المحاصيل، وتباين الطلب على الأغذية، والظروف الجوية، ومواقع الأعشاب الضارة، والحشرات، وتفشي الأمراض، وتعطل الآليات على نحو غير متوقع، وعدد العقود الموافق عليها و/أو المعلقة، بالإضافة إلى أنشطة الآليات الموسمية (مثلاً معظم عمال الحصاد ينتقلون إلى الجنوب للحصاد المبكر ويهاجرون إلى الشمال عندما تنضج المحاصيل وتصبح جاهزة للحصاد). ويتم منطقياً توزيع أجهزة الرش الكبرى (١٠٠٠ و ٤٠٠ لتر) على المزارعين الكبار، ويتم توزيع أجهزة الرش الصغرى (١٠٠ لتر بالإضافة إلى الأجهزة المحمولة على المزارعين الصغار. ويتسم توزيع أجهزة الرش الأرضية حالياً بالتعقيد بسبب الحاجة إلى التفتيش قبل التوزيع، ويعزى ذلك إلى تصنيفها على أنها مزدوجة الاستخدام. ولم يصل إلا ٦ في المائة من المدخلات الميكانيكية وما زال يجري توزيعها. وعليه، فإن الأرقام النهائية للتوزيع غير كاملة في الوقت الراهن.

٦٧ - وفي قطاع إعادة التوطين تم توزيع الموارد بصورة منصفة على المجموعات المستهدفة المؤلفة من المشردين داخلياً. ويستند تخطيط البرامج واختيار المشاريع إلى التزام المجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية بدعم أنشطة البرامج والمشاركة فيها.

٦٨ - وعلى الرغم من أن احتياجات أماكن الإيواء والمستوطنات البشرية في المحافظات الـ ١٥ تعادل إن لم تكن تتجاوز الاحتياجات في المحافظات الشمالية الثلاث، إلا أن هذه المحافظات غير مشمولة في أحكام المرحلتين الأولى والثانية للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وأدى هذا القصور إلى الانهيار التدريجي والمنظم لخدمات الهياكل الأساسية في المحافظات الـ ١٥ وإلى الزيادة الحادة في احتياجات أضعف قطاعات السكان إلى المأوى. ولم يتم تحقيق العدالة بين المحافظات الـ ١٥ والمحافظات الشمالية الثلاث في هذا القطاع.

الكفاية

٦٩ - وقد أشارت الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات، التي أجراها في عام ١٩٩٦ فريق من الخبراء الدوليين الذين كلفتهم الهيئات الإحصائية المركزية واليونييسيف في المحافظات الـ ١٥، إلى أن معدل سوء التغذية الحاد أو الهزال لدى الأطفال حتى سن الخامسة بلغت ١١ في المائة، وبلغت نسبة المصابين بسوء التغذية المزمن الذي يسفر عن التقزم ٣١ في المائة، وكانت نسبة من يقل وزنهم عن المعدل الصحيح ٢٦ في المائة. وقد أشارت دراستان استقصائيتان أخريان لحالة سوء التغذية أجراهما معهد بحوث التغذية في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بمشاركة اليونييسيف الفعالة وبإشراف مراقبين دوليين في المحافظات الـ ١٥، إلى أن سوء تغذية الرضع بوجه عام لم تتحسن منذ الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات. وبالمثل، فقد أكدت عملية تقييم أجرتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في حزيران/يونيه ١٩٩٧ في بغداد وكربلاء ارتفاع مستويات سوء التغذية لدى الأطفال والبالغين.

٧٠ - وتعتبر حصة الأغذية الراهنة وقدرها ٢٠٣٠ كيلو كالوري ولا سيما تكوينها، قاصرة عن تلبية الاحتياجات التغذوية للسكان العراقيين. ويصح هذا بوجه خاص لأن الأمن التغذوي يتوقف على مجموعة

من العوامل المترابطة، مثل المياه المأمونة، وتوفر الدواء، الأمر الذي يعتبر غير كاف إجمالاً في الوقت الراهن. أما الحصة التموينية الراهنة، حتى ولو تم توزيعها تماماً وفي الوقت المناسب، فليس بإمكانها أن تعالج سوء التغذية المزمن ونقص الطاقة لدى البالغين. ولتحسين الحالة الخطيرة الراهنة، هناك حاجة إلى زيادة هذه الحصة.

٧١ - وبموجب المرحلة الأولى أذن بقطع غيار للمطاحن قيمتها ٤٥١ ٨٤٦ ٢ دولاراً من أصل الاعتماد الذي يبلغ مجموعه ٩٠٩ ٠٧٤ ١٧ دولاراً المخصص لمعدات مناولة الأغذية. وفي أيلول/سبتمبر تلقت الشركة الحكومية لتجهيز الحبوب أول شحنة من قطع غيار المطاحن، وتم حتى الآن استلام ما مجموعه قيمته ٢٦٧ ٠٣٢ دولاراً؛ وسيتم توزيعها وفقاً لخطة التوزيع. وتبلي قطع الغيار هذه بعض احتياجات المطاحن وستساعد على المحافظة على المستويات الإنتاجية الراهنة. ومن المتوقع أن يصل بحلول آذار/مارس ١٩٩٨ جزء كبير من قطع الغيار من المبلغ المتبقي من المرحلة الأولى وقيمته ٤١٩ ٥٧٩ ٢ دولاراً. وللحيلولة دون زيادة تدهور قدرات المطاحن ولتيسير توزيع الدقيق في الوقت المناسب على وكلاء توزيع الحبوب، هناك حاجة إلى مجموعة واسعة من قطع غيار المطاحن لأكثر من ٣٥ مطحناً كاحتياج على سبيل الأولوية، بما في ذلك البنود القابلة للاستهلاك لجميع المطاحن الـ ١٠٩. وبموجب المرحلة الثانية تم تخصيص مبلغ إضافي وقدره ٣٦ مليون دولار لقطع الغيار والمعدات الخاصة بتجهيز الأغذية. وفي كلتا المرحلتين تم إدراج قطع الغيار الخاصة بالمخابز.

٧٢ - وفي القطاع الصحي، يقوم مراقبو الأمم المتحدة بانتظام بالإبلاغ عن حدوث تدهور خطير للغاية في الهياكل الأساسية الصحية: ارتفاع معدلات وفيات الرضع وارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات بوجه عام، وسوء أحوال تخزين الإمدادات وعدم ملاءمتها، وعدم موثوقية الإمداد بالكهرباء والمولدات الاحتياطية، وقصور أجهزة تكييف الهواء أو تعطلها عن العمل، وتعطل المخازن المبردة، وانقطاع إمدادات المياه، وتعطل شبكات المجاري وتسربها، وتوقف شبكات تصريف النفايات في المستشفيات عن العمل. وبمثل هذه الخدمات القاصرة فإن استخدام المعدات الجديدة وغير ذلك من المدخلات الواردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) سيسفر عن تحقيق منافع مخفضة إلى حد كبير. وستظل المدخلات الواردة بموجب القرار في القطاع الصحي ذات أثر محدود إذا لم تتم معالجة المجالات الأخرى ذات الصلة، مثل المعالجة الصحية لإمدادات المياه والمجاري، والكهرباء، وتحسين نوعية حصص الأغذية، والمشاكل البيئية الحرجة معالجة كافية.

٧٣ - وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في المحافظات الشمالية الـ ٣ وفي ٥ محافظات تم اختيارها عشوائياً من بين الـ ١٥ محافظة الأخرى أنه من أصل ٩٦ في المائة من المرضى الذين أجريت معهم مقابلات والذين وصف لهم علاج، لم يتلق منهم جميع الأدوية التي وصفت لهم سوى نسبة ٣٩ في المائة منهم وأن الأدوية التي وصفت لنسبة ٢٨ في المائة منهم لم تكن متوفرة في المرافق الصحية التي تمت زيارتها. وأعربت نسبة ٦٠ في المائة من الذين جرت مقابلتهم عن عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة وأعربت نسبة ٨٩،٥ في المائة عن استيائها لعدم توفر الدواء، في حين اشتكت نسبة ١١ في المائة من عدم توفر خدمات التشخيص مثل الفحوص المخبرية.

٧٤ - ويذكر مراقبو الأمم المتحدة أن إمدادات الأدوية المسلمة حتى الآن هي غير كافية وغير متوازنة وفي بعض الحالات غير متوائمة. وفي حين أن أحد البنود المسلمة حتى الآن لمعالجة أحد الأمراض المزمنة قدر أنه يوفر إمدادا لمدة سنة، فإن السلطات الصحية العراقية تقدر أن البنود الخاصة بمعالجة مضاعفات هذا المرض المزمن لا تكفي إلا لفترة تتراوح بين أسبوعين وسبعة أسابيع. أما فيما يتعلق بالإمدادات الخاصة بمعالجة أمراض الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال التي تتسبب في نسبة ٥٠ في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فإن الكميات المسلمة تعد غير كافية على الإطلاق.

٧٥ - وتشير الزيارات الـ ١٠٢ التي قام بها مراقبو الأمم المتحدة إلى مواقع المشروع وقاعدة بيانات المعلومات المستفيضة التي قامت اليونيسيف وأحد الشركاء المتعاونين بجمعها شهريا على مدى السنتين الماضيتين، إلى وجود نقص في الأموال المخصصة بموجب المرحلتين الأولى والثانية في المحافظات الـ ١٥ لتغطية تكاليف معظم قطع الغيار التي تمس إليها الحاجة بالنسبة لجميع المحطات المتطورة لمعالجة المياه وعددها ٢١٠ في المناطق الحضرية و ٢٠٠ ١ في المناطق الريفية و ١٠ محطات لمعالجة مياه المجاريير ولأعمال الإصلاح والصيانة الفورية لنظام شبكة الأنابيب الكبرى (المياه والمجاريير على السواء) في مجتمع حضري (٧٠ في المائة من السكان). وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مركبات خاصة إضافية مثل المركبات الصحريجية للمياه والمجاريير وإلى معدات ميكانيكية وكهربائية من أجل مشاريع العمل المنجزة. وتقدر حكومة العراق أن تلبية معظم الاحتياجات العاجلة الموصوفة أعلاه يحتاج إلى ما مجموعه ٦٠٠ مليون دولار.

٧٦ - وفي القطاع الزراعي، ستساعد المدخلات الواردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) وزارة الزراعة فيما تبذله من جهود لزيادة إنتاج الأغذية والأمن الغذائي. ومن الواضح أنه ليس بإمكان المبالغ المخصصة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) أن تكفل صيانة أكثر من نسبة ضئيلة من المعدات الزراعية أو إعادتها إلى الخدمة نظرا لضعف الاعتماد بالمقارنة مع عدد الآلات. وبموجب المرحلة الأولى تم تخصيص مبلغ ٥٣١,٠٠ ٧٠٥ ٢ دولارا لقطع الغيار اللازمة لـ ٨٥٧ ٧ جرارا (٣٤٤,٣٤ دولارا لكل آلة) وتم تخصيص مبلغ ١٤١,٥٥ ٤٠١ دولارا لقطع الغيار اللازمة لـ ٧١٠ ٣ حصادات (١٠٨,١٢ دولارا لكل آلة). بالإضافة إلى مبلغ ٣٠٤,٠٠ ٤٤٣ ٣ دولارات للجرارات الجديدة. وهناك خطة لرصد الاعتمادات اللازمة للجرارات الجديدة، وسيتم توزيع قطع الغيار على أساس الاحتياجات عندما يتم التحقق منها. وفيما يتعلق بمبيدات الآفات ومبيدات الحشرات، من المتوقع أن تؤدي المدخلات الواردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) المأذون بها حتى الآن إلى إتاحة معالجة مساحة تتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار، حسب مستويات الإصابة وعدد مرات الاستعمال. ويعتمد كل من كفاية وفعالية هذه الإمدادات إلى حد ما على استخدام نظم التسليم المناسبة. وفي هذا الصدد، قدمت آلية الأمم المتحدة للمراقبة تأكيدات إلى أعضاء لجنة مجلس الأمن بأن قطع الغيار المخصصة للطائرات الهليكوبتر الزراعية ومعدات الرش ستخضع لرقابة صارمة من جانب الأمم المتحدة. ولتقييم كفاية وفعالية المدخلات الواردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، فإنه يتعين إجراء دراسة مستفيضة ومجدية الأثر على مدى موسم أو موسمين للتأكد من التأثير الإجمالي للمدخلات على القطاع الزراعي.

٧٧ - وفي مجال الطب البيطري، اقتضى تخفيض مخصصات القطاع الزراعي من ٣٠ إلى ٢٤ مليون دولار بموجب المرحلة الأولى، تخفيض الإمدادات البيطرية بنسبة ٢٥ في المائة من ٤ إلى ٣ مليون دولار. وقررت وزارة الزراعة حذف المعدات البيطرية من قائمة مشترياتها بسبب عدم توفر الأموال ولكن مع الإبقاء على الأدوية واللقاحات البيطرية. ويرمي هذا الخيار من المدخلات إلى المحافظة على إنتاجية الثروة الحيوانية كلها وحماية السلالات المستوردة ذات الإنتاج العالي من الألبان والسلالات الهجينة من أحد مرضين من أكثر الأمراض المعدية التي تصيب الماشية والتي لا تزال توجد في العراق؛ وهو مرض الحمى القلاعية. كما تشمل قائمة المشتريات اللقاحات الكافية لحماية أنواع الدواجن كلها من مرض سرطان الدواجن العصبي (مرض مارك) المدمر، وكمية أولية من اللقاحات (ستليها كمية ثانية من المشتريات بموجب المرحلة الثانية)، لعلاج مرض التسهم المعوي الذي يصيب الغنم والماعز. ويتم إنتاج اللقاحات الأخرى محلياً، غير أن قدرتها المناعية تضعف بسبب نقص المواد والعمر المفرط للقاحات الأم. ويعتبر توزيع اللقاحات حالياً معرضاً للخطر بسبب ضعف حالة الهياكل الأساسية لسلسلة التبريد ونقص إمكانات التبريد المتاحة. وليس بالإمكان إجراء تقييم لمعدل حدوث الأمراض المعدية من الفئة ألف ومكافحتها (تصنيف المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية) في إطار المخصصات المسموح بها حالياً بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، ولا يمكن إعطاء أي ضمان فيما يتعلق بانتشارها إلى البلدان المجاورة ومنها.

٧٨ - وفي قطاع الكهرباء، وبعد تركيب واستخدام المدخلات المأذون بها بموجب المرحلتين الأولى والثانية، يمكن أن نتوقع حدوث زيادة ضئيلة في ناتج محطات توليد الطاقة التي تتلقى الإمدادات. بيد أن التقييم التقني الذي أجرته حكومة العراق والذي أكدته عمليات المراقبة التي أجرتها الأمم المتحدة، يشير إلى أن الزيادة سيقابلها معدل التدهور في محطات التوليد الأخرى وأجزاء من شبكة التوزيع التي لم تستفد عندئذ من المدخلات الواردة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). ومن ثم، فإن من المتوقع أن يكون الناتج والتوزيع في عام ١٩٩٨ أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٧. ومن الأسر تقييم تأثير المعدات المحددة التي تم توزيعها في الفترة المشمولة بالتقرير على الوحدات أو النظم التي تم تركيبها فيها. ومن المتوقع أن تدوم السلال الفولاذية الخاصة بتسخين غازات الهواء في محطات توليد الطاقة في بايجي لمدة سنتين بدلاً من فترة الستة أشهر التي تعتبر العمر التشغيلي للبدايل المنتجة محلياً.

٧٩ - وفي قطاع التعليم، هناك نسبة كبيرة من الأطفال (حوالي ٢٥ في المائة) متغيبون عن المدارس الابتدائية، ولم يلتحق بالمدارس فعلياً في عام ١٩٩٦ من الأطفال البالغين من العمر ست سنوات سوى ٦٨ في المائة، مع وجود تباين كبير بين المناطق الريفية والحضرية، ٥٣ في المائة و ٧٥ في المائة على التوالي. وقد بينت عمليات المراقبة التي أجرتها الأمم المتحدة في ٨٧ مدرسة ودراسة استقصائية تفصيلية للهياكل الأساسية لـ ١٥٠ مدرسة أخرى أجرتها اليونيسيف في منتصف عام ١٩٩٧، وجود نقص حاد في المقاعد مما يترتب عليه أن أربع تلاميذ في المتوسط يشتركون في مقعد واحد مخصص لاثنتين، و ٥٠ في المائة من الطلاب تقريباً يجلسون على الأرض، وانعدام وسائل الإيضاح، وتدهور حالة المباني وافتقارها إلى مرافق المياه والمرافق الصحية الصالحة للعمل. ويقدر مراقبو الأمم المتحدة أن مبلغ الـ ١٨ مليون دولار المخصص لقطاع التعليم الابتدائي بموجب المرحلتين الأولى والثانية في المحافظات الـ ١٥ لن يفي إلا بنسبة من ١٥ إلى ٢٠ في المائة من أكثر احتياجات القطاع إلحاحاً؛ وهي توفير الكتب المدرسية والمقاعد وإصلاح البنية

المادية للمدارس. ونظرا للعجز الكبير في الميزانية، فقد اتخذت وزارة التعليم تدابير فورية مثل إعادة تدوير الكتب المدرسية الابتدائية والثانوية من السنوات السابقة. وينبغي توسيع نطاق مدارس التعليم غير النظامي للحصول على الحد الأدنى من التعليم الأساسي للمنقطعين عن الدراسة، وأطفال الشوارع والعاملين من الأطفال.

٨٠ - وتعتبر الموارد المقدمة للإصلاح وإعادة التوطين بموجب المرحلتين الأولى والثانية ضئيلة فيما يتصل باحتياجات السكان المستهدفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل السابق الوارد من مانحين آخرين في هذا الميدان قد توقف، مما أدى إلى ترك المساعدة المقدمة لأغراض إعادة التوطين تعتمد كلية تقريبا على آلية قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). ونظرا للمستوى الحالي للتمويل، فإنه ينبغي ألا يتوقع حدوث تحسن كبير في حالة المشردين داخليا في شمال العراق وستظل الإجراءات المتخذة مجرد مسكنات.

٨١ - وفي مجال الجماعات الشديدة التأثر، ما برحت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي يقومان بتنفيذ برنامج للتغذية التكميلية على صعيد البلد بأسره للوصول إلى الأطفال والبالغين الذين يعانون من سوء التغذية. ومن المسلم به في مختلف الدراسات الاستقصائية التي أجريت أن سوء التغذية يعد مشكلة خطيرة تصيب جميع شرائح السكان. ويعتبر ثلث الأطفال دون سن الخامسة وربع الرجال والنساء دون سن ٢٦ سنة مصابون بسوء التغذية. كما أن الفئات العمرية الأخرى مصابة أيضا. ولذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة تشعر أن هناك حاجة إلى سلة جديدة من الأغذية ذات محتوى أعلى من الطاقة والبروتينات والمغذيات الدقيقة بالنسبة لمجموع السكان. أما بالنسبة للأشخاص الذين ما زالوا مصابين بسوء التغذية بالرغم من تحسين سلة الأغذية، فتتاح لهم الفرصة لكي يجري فحصهم على مستوى المراكز الصحية للحصول على تغذية علاجية أو مكملات الأغذية أو كليهما بالإضافة إلى التثقيف التغذوي. كما تشترك اليونيسيف في توسيع نطاق نظام مدارس اليافعين بالنسبة للمنقطعين عن الدراسة وأطفال الشوارع والعاملين من الأطفال ببرامج دراسية تتسم بالمرونة، ووضع صيغة مكثفة من المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية، والتدريب على المهارات والتعليم المهني.

٨٢ - وفي الفقرة ٥٨ من تقرير الأخير ذكرت، أن وزير خارجية العراق قد أبلغني بعد مشاورات مستفيضة أنه نظرا لأنه لم يؤذن بأي موارد إضافية بموجب القرار ١١١١ (١٩٩٧)، فإن احتياجات الفئات السريعة التأثر ستلبي خارج إطار القرار. وبالموافقة على خطة التوزيع الجديدة، قمت بإبلاغ حكومة العراق بأن الأمم المتحدة تقبل تأكيداتها كالتزام بإتاحة موارد إضافية للفئات السريعة التأثر في المحافظات الـ ١٥. ولا يزال موقف الحكومة لم يتغير ولم تقدم أية معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها بشأن الفئات السريعة التأثر.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٨٣ - في تقارير السابقة، استرعت الانتباه إلى مدى التعقيد الاستثنائي غير المسبوق الذي يتسم به البرنامج. وفيما تمتلك الأمم المتحدة خبرة طويلة في تنفيذ البرامج الإنسانية خلال فترات السلام وفي

حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع، ينبغي التأكيد على أن البرنامج الإنساني المنفذ عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) برنامج فريد في باب، إذ يجري تنفيذه في سياق نظام للجزاءات بكل ما يواكبه من أبعاد سياسية وتجارية. ومع ذلك، علينا أن نضع في اعتبارنا البعد الإنساني في تنفيذ البرنامج كيما يلبي الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

٨٤ - وإنني أشعر بالأسف عندما أفيد بأنه رغم التنفيذ المستمر للقرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧)، ما زال سكان العراق يواجهون حالة تغذوية وصحية خطيرة، كما أن ثمة حاجة ماسة لاحتواء خطر المزيد من التدهور على النحو المبين في هذا التقرير. كذلك فإن الخطوات البطيئة والأخطاء التي تصل بها المدخلات الإنسانية إلى العراق ما برحت غير مرضية للغاية. وعند اختتام المرحلة الثانية، ما زالت هناك شحنات لم يتم تسليمها بموجب المرحلة الأولى، كما أن الغالبية العظمى من مدخلات المرحلة الثانية لم يجر بعد تقديمها أو تجهيزها و/أو الموافقة عليها. وبرغم الترحيب بالتحسينات الواسعة التي طرأت على عملية الموافقة بموجب المرحلة الثانية، إلا أن الأمر ما زال يقتضي الكثير بما يكفل لها أن تفضي إلى زيادة شاملة في سرعة تنفيذ البرنامج.

٨٥ - ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة تدعو إلى العمل بصورة منهجية على استكمال ومراجعة مجمل عملية التعاقد والبث في الطلبات والموافقات والشراء وشحن وتوزيع الأصناف ذات الصلة. وينطبق هذا على البضائع المشتراة بواسطة حكومة العراق وكذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة. وثمة حاجة أيضاً إلى استعراض صعوبات التشغيل لنظم التوزيع وخاصة تلك المتصلة بقطاعي الأغذية والصحة ومدى ما يؤدي إليه التدهور الحاصل في الهياكل الأساسية في القطاعات الأخرى من تدمير قيمة المدخلات الإنسانية.

٨٦ - ولسوف يتفهم المجلس كذلك ضرورة استعراض القيمة التغذوية لسلة الأغذية الحالية، سواء فيما يتصل بالسكان عامة أو بالاحتياجات المحددة والضاغطة لمن يواجهون خطر سوء التغذية أكثر من سواهم. وكثيراً ما أكد مراقبو الأمم المتحدة مراراً وتكراراً مدى العلاقة بين إجراء تحسين أساسي في الحالة التغذوية للسكان وبين ما يتوقف عليه من ضرورة إجراء تحسينات مواكبة له في القطاعات الأخرى.

٨٧ - وإنني على بيّنة من حجم الآمال الأساسية التي عُدّت على صدور القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي خلق توقعات يصعب، إن لم يتعذر، تلبيتها. وفي ضوء ما يقرب من عام من تجربة تنفيذ البرنامج، ربما حان الوقت لإعادة التأكيد على أهمية الأخذ بنهج الواقعية والبراغماتية. وحتى لو وصلت الإمدادات في حينها، فإن ما يقدم في إطار القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) لن يكون كافياً لكي يلبي جميع الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ولو حتى على سبيل التدبير المؤقت. وفضلاً عن ذلك، ففي ضوء الاحتياجات المحددة التي لم يتم بعد تلبيتها، فإنني أناشد المجتمع الدولي أن يواصل تنفيذ البرامج الإنسانية في كل أنحاء البلد.

٨٨ - في ضوء الملاحظات الواردة أعلاه، توجد طائفة متنوعة من المبادرات التي ينبغي اتخاذها بما يكفل تحقيق الغايات التي يستهدفها القراران ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). وفي ضوء حجم

الاحتياجات الإنسانية العاجلة في العراق، قد يرغب مجلس الأمن في أن يفحص من جديد مدى كفاية الإيرادات على النحو الذي توخاه القراران ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) وأن ينظر في إمكانية زيادة هذه الإيرادات من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للعراق. ولمساعدة المجلس في هذا الصدد، فقد طلبت إلى مكتب برنامج العراق، آخذا بعين الاعتبار القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ومذكرة التفاهم، أن يقوم، في إطار مساعدة جميع الأطراف المعنية، باستعراض الاحتياجات ذات الأولوية في جميع القطاعات ذات الصلة مع اهتمام خاص بتعزيز كفاءة خطة التوزيع وكفائتها.

٨٩ - ومن أجل أن يكفل ورود الإمدادات المأذون بها في وقتها المناسب، وجهت كذلك مكتب برنامج العراق إلى صياغة توصيات يكون من شأنها تحديد ومعالجة الاهتمامات المتعلقة بمسائل التجهيز والتزويد، وخاصة من أجل وضع نظام يكفل التحديد الواضح للطلبات المترابطة تمهيدا لعرضها على لجنة مجلس الأمن.

٩٠ - وأزعم أن أقدم تقريراً تكميلياً إلى المجلس في وقت مبكر من عام ١٩٩٨ أ طرح فيه ملاحظات وتوصياتي عقب إنجاز الاستعراضات المذكورة أعلاه بالنسبة للبرنامج والعملية.

٩١ - وأرحب بالجهود التي تبذلها لجنة مجلس الأمن من أجل صقل وإيضاح إجراءات عملها، كما أشجع اللجنة على أن تمضي قدماً في هذا الاتجاه من أجل التعجيل بعملية الموافقة علماً بأن الأمانة العامة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة اللجنة على النحو الملائم.

٩٢ - وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للإخلاص والالتزام الذي أبداه جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة المشاركين في تنفيذ البرنامج، في ظل ظروف معقدة بل وصعبة في بعض الأحيان. كما أود أن أعرب عن تقديري لحكومة العراق على تعاونها المتواصل.

٩٣ - وفي ضوء استمرار الاحتياجات الإنسانية، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لفترة ستة أشهر أخرى.

المرفق الأول

الكميات التي وصلت من السلع الغذائية وتوزيعها وأرصدة المخزون في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
وموازن الحصص التموينية المستخدمة

جدول الحصص المنفذ						جدول الحصص		رصيد المخزون المتوافر	الكمية الموزعة في ١٩٩٧/١١/١٥	المجموع التراكمي	السلعة
تشرين الثاني/نوفمبر	تشرين الأول/أكتوبر	أيلول/سبتمبر	آب/أغسطس	تموز/يوليه	حزيران/يونيه	حكومة العراق	القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)				
						كغلم	كغلم		(طن)		
٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٧,٠٠	٩,٠٠	٩ ٩٢٧,٩٣	١ ٦٤٢ ٧٧٥,٠٧	١ ٦٥٢ ٧٠٣,٠٠	قمح
٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	حكومة العراق	١,٢٥	٢,٥٠	١٩ ٥٣٨,٢٦	٣١٣ ٨١٤,٧٤	٣٣٣ ٣٥٣,٠٠	أرز
-	٩٨٦ ^(١)	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦ ^(١)	٩٨٦	-	١,٠٠	١١ ٢٨٠,٣٤	١١٠ ٨٨٣,٦٦	١٢٢ ١٦٤,٠٠	بقول حَبِيَّة
٩٨٦ ^(١)	حكومة العراق	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٠,٧٥	١,٠٠	١٣ ٥٩١,٣٥	١٢٧ ٤٥٩,٦٥	١٤١ ٠٥١,٠٠	زيت نباتي
٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	حكومة العراق	٠,٥٠	٢,٠٠	٣١ ٦٠٩,٩٤	٢١٧ ٠٨٣,٠٦	٢٤٨ ٦٩٣,٠٠	سكر
٩٨٦ ^(١)	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	حكومة العراق	٠,١٠	٠,١٥	١ ٣٠٩,٤٥	١٥ ٦٤٩,٥٥	١٦ ٩٥٩,٠٠	شاي
٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	١,٨٠	٢,٧٠	٢ ٢٤٩,٤٨	٥ ٨٥٣,٥٢	٨ ١٠٣,٠٠	تركيبة غذاء الرضيع
٩٨٦ ^(١)	-	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	-	٠,١٥	٣ ٣٩٥,١٨	١٥ ٨٣٥,٨٢	١٩ ٢٣١,٠٠	ملح
٩٨٦ ^(١)	حكومة العراق	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٠,١٥	٠,٢٥	١ ٥٣٦,٨٣	٢٩ ٦٨٣,١٧	٣١ ٢٢٠,٠٠	صابون حمام
	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	حكومة العراق	٠,٢٥	٠,٣٥	٥٠٠,٠٠	٣٨ ٣٢٣,٠٠	٣٨ ٨٢٣,٠٠	منظفات
								٩٤ ٩٣٨,٧٦	٢ ٥١٧ ٣٦١,٢٤	٢ ٦١٢ ٣٠٠,٠٠	المجموع

(أ) جدول حصص مخفض.

المرفق الثالث

مراقبة التغطية خلال الفترة من ٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

ألف - مراقبة التغطية حسب القطاع

القطاع							الوكالة
المجموع	التعليم	المياه/المرافق الصحية	الكهرباء	الزراعة	الطب	الأغذية	
٢٤ ٩٢٢	٦	١٤	٧	٢	١ ٤٢١	٢٣ ٤٧٢	وحدة المراقبة الجغرافية
١٨٠	٨٧	٩٣	-	-	-	-	اليونيسيف
١ ٥٨٨	-	-	-	-	١ ٥٨٨	-	منظمة الصحة العالمية
١٤٩ ٠٩٠	-	-	-	-	-	١٤٩ ٠٩٠	برنامج الأغذية العالمي ^(١)
٧٩	-	-	-	٧٩	-	-	الفاو
٦	٦	-	-	-	-	-	اليونسكو
١٥	-	-	١٥	-	-	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة
١٧٥ ٨٨٠	٩٩	١٠٧	٢٢	٨١	٣ ٠٠٩	١٧٢ ٥٦٢	المجموع

(أ) شاملا ١٤٤ ٦٥٢ ملاحظة بواسطة المساعدين الوطنيين.

باء - مراقبة التغطية بواسطة مراقبي الأمم المتحدة الدوليين

المحافظة	قطاع الأغذية		القطاع الطبي		مجموع قطاع الأغذية والقطاع الطبي	
	وحدة المراقبة الجغرافية	برنامج الأغذية العالمي	وحدة المراقبة الجغرافية	منظمة الصحة العالمية	الجغرافي	المجموع
نينوى	١ ٤٥٥	٣٢٤	٨٨	٦٥	١ ٥٤٣	٣٨٩
التأميم	٢ ٠٥١	١٧٦	١١٣	٧٤	٢ ١٦٤	٢٥٠
بغداد	٢ ٥٩٢	٧٢١	٢١٧	٢٨٠	٢ ٨٠٩	١ ٠٠١
صلاح الدين	١ ٦١٦	٢٠٦	٨٠	٧٩	١ ٦٩٦	٢٨٥
ديالى	١ ٢٩١	٣٢٧	٧٣	٢٦	١ ٣٦٤	٣٥٣
الأنبار	١ ٤٣٨	٢٨٠	٩٤	٤٥	١ ٥٣٢	٣٢٥
بابل	١ ٢٦٩	٤٦٠	٨٦	٨٩	١ ٣٥٥	٥٤٩
كربلاء	١ ٣٠٠	٢٥٤	٨٦	٧٦	١ ٣٨٦	٣٣٠
النجف	١ ١٢٩	٢٤٦	١١٠	١١٢	١ ٢٣٩	٣٥٨
القادسية	١ ٠٢٩	٢١٥	٧٤	٣٢	١ ١٠٣	٢٤٧
المثنى	٩٢٩	١٨١	٥٧	٩٣	٩٨٦	٢٧٤
البصرة	٢ ٠٠١	٢٨٠	١٠٨	٥٥	٢ ١٠٩	٣٣٥
ميسان	٢ ٠٦١	١٠٨	٥٨	٢٩	٢ ١١٩	١٣٧
ذي قار	١ ٢٩٥	١٧٧	٦٤	٨٢	١ ٣٥٩	٢٥٩
واسط	١ ٧٥٨	٢١٨	٧٦	١٠٧	١ ٨٣٤	٣٢٥
المجموع الفرعي للجنوب والوسط	٢٣ ٢١٤	٤ ١٧٣	١ ٣٨٤	١ ٢٤٤	٢٤ ٥٩٨	٥ ٤١٧
دهوك	٧١	١٢٢	٤	١١٨	٧٥	٢٤٠
إربيل	١٢٤	٩٢	٢١	١٤٨	١٤٥	٢٤٠
السليمانية	٧٣	٦٤	١٢	٧٨	٨٥	١٤٢
المجموع الفرعي، للشمال	٢٦٨	٢٧٨	٣٧	٣٤٤	٣٠٥	٦٢٢
المجموع الإجمالي	٢٣ ٤٨٢	٤ ٤٥١	١ ٤٢١	١ ٥٨٨	٢٤ ٩٠٣	٦ ٠٣٩

- - - - -